



Khayrābādī, Muḥammad

Faḍl al-Ḥaqq 'Umari

Rawd al-majād

ISLM

RARE

BP166.2

K49

1895

BDB 6376

JSU

31-10-95

1443966

الآخرة والظاهر الباطن

الرسالة اللطيفة الوجيزة في تحيين وحدة الوجود سبي

بالروض المحجود

من تصنيف افضل العما خاتم الحكماء عالم علوم ادن مولانا محمد فضل بن محمد عمري آبادي

طبع في مطبع نفيد الاسلام حيدرآباد سن ١٣١٣



الحمد لله الذي جعل الجود مقيض الجود والصلوة على محمد صاحب المقام المحمود والآله الطيبين
وصحبه نجوم الاهتداء في الغيايب ^{سيرة} الشؤد على مر الاعصار والابؤد ^{سيرة} ويجعل فهذه
في حقيقة الوجود سميتها بالروض ^{سيرة} المحمود ^{سيرة} واليهتم تجل من دون بدل الجهور في
آية الكشف والشهود اسعاف لمن لا يسعني الا اسعافه ^{سيرة} وفرض على طاعته اطاعة
رداه رحيم اليقين وسلافة وورثة المعارف جدوده واسلافه واعين المراد ^{سيرة}
اعني به الفاضل المفضل اخي ومولائي المولوي محمد افضل ^{سيرة} ابقاه الله
لا آية متعززا في مجده وآياته وارجومن الله ان يجعلني في صالح عبادته
يوم لغده ومعاودة وان ^{سيرة} يسقيني كاسا ^{سيرة} دما قاسم رحيم وداده وان يحشرني
وادلاده ^{سيرة} اني على كل شيء قدير وباجابة الدعاء ^{سيرة} جدير ^{سيرة} فهذه رسالة
كانها توطيئة ^{سيرة} فصليين في اولها ^{سيرة} لورا ^{سيرة} والروا ^{سيرة} وثرية ^{سيرة} وفي آخرها تعديل
وتسوية ^{سيرة} وخاتمة ^{سيرة} في شواهد النقل ^{سيرة} بعد ما توصيته ^{سيرة} والله موثق ^{سيرة} لقد ^{سيرة} من ^{سيرة}

95

لعبادة خلاقه والتخلق باخلاقه رزق لعقل لمعرفة مبعوده والايان بوجوده بالنظر في
 مظاهر وجوده ولم يُعذر في معرفة من لم يبلغه دعوة الانبياء عليهم السلام على ما اعتقده
 مشائخنا الماتريديّة الذين هم اعلام اهل الاسلام اذ العقل الصريح دليل كاف
 على انه موجود بلا محسّس ولو لان العقل أسوة في هذا المرام لزم انحام الانبياء عليهم السلام
 كما هو مشروح في كتب الكلام فلكون العقل في هذا الباب قدوة وجب الايمان
 بالمعبود وصفاته على من لم يسمع دعوة ولذا لم تجز الايمان بالتقليد في علم الذات و
 الصفات والتوحيد ولذا اول الدلائل العقلية على ذلك في الفرقان الحميد والقران
 الحميد فقال عز من قائل سزيم آياتنا في الآفاق وفي انفسهم حتى ينبين لهم انه الحق او
 لم يكن بربك ان على كل شئ شهيد والاكهن في ذلك الاستناد الى قول الرسول ^{صلى الله عليه وسلم} _{المتلقى}
 قوله بالقبول ولم يتجج الى التنبه على براهن عقلية انية ودلائل برهانية يقينية وايضا فالحكمة
 اشرف الكلمات الانسانية وابل الملكات والصفات النفسانية بشهادة العقل
 ودلالة العقل واشرفها النظرية واشرف النظرية الفلسفة الباشحة عن الوجود وتقسيمه
 واشرف الفلسفة علم التوحيد والصفات فاستبان بدلالة العقل ونقل من الادلة
 وشهادة الفلسفة والوحى والملة انه يجب على كل عاقل ان يبذل في العلم بوجوه وربهم
 وان يراعى مع خالفه جلثانه عهدته وان يصرف في ذلك على قدر وسع جده بشرط ان لا
 يتجا وزعه فيكون من الاخرين اعمالا الذين ضل سبيلهم في الحيوة الدنيا وهم يحسبون انهم
 يحسنون صنعا ولما كان السبيل الى معرفة عز جده هو النظر في العالم فان ترى الاشياء
 موجودة مترتبة اثارها عليها مستندة احكامها اليها ورايتها ما تقدم وتوجد وتكون وتفسد
 وتتحقق وتنقذ واليقنا بامكانها وجزمنها بهلاكها وبطلانها فعلت ان لها صنعا حكيميا صنعها
 عز وجل _{معدوم مشهود}

واجاد وخالقها قيوما خلقها كما اراد فحق سنا من البدائع ان لها مبدعا ومن الحكيم المودعة
 في العالم ان لها مودعا ولكن هذا نظر عامي يستقل به جميع العقول ولا يعذر من لم يهتد
 وان لم يبلغ دعوة الرسول لما كانت مراتب العقل متفاوتة ^{بدرجات} متباينة ومنازل الخلق متنازلة
 متصاعدة والآراء متخالفة ومتساعدة ^{بدرجات} والهمم مترتبة ومتقاعدة تفاوتت مراتب المعرفة
 بحسب تفاوتها وتناقضت عقائد الامم بتخالف الانظار وتباينها حتى ان من
 الواصلين من ترقى الى ان لو كتفت العطار لما ازداد يقينا ومن السافلين من
 سخط الحجارة بيده واتخذ عبادا وتها وبناد وان لها عكف وسبع الحق فكلف وضل
 ضلالا مبينا كذلك من نظر الى اثار متخالفة متعاندة واحال اسنادها الى حقيقة واحدة
 ظن ان الموجودات ذوات متعددة وكثيرة متباعدة للاختلاف حقايقها متخالفت
 آثارها واحكامها وان كانت كلها فالضمة من حقيقة احدية بها وجودها وقوامها ومن
 اسعن في جهة الوجود واشترأها وايقن بطلان الممكنات وهاكها وادعن بان
 تحقق الوجودية انما هو تحقق مصداقها آمن بان مصداقها حقيقة واحدة على اطلاقها
 وهي مع وحدة ذاتها متطورة في تعييناتها باعثة لتباين الآثار في تطوراتها ومن ليس
 الواضح الذي لا ينكر ولا يخفى ان النظر كلما كان ادق واصفى كان العلم المحاصل به
 احق واوفى وان الصوفية الصافية ادق النظرا واقدس اسرارها واصواب
 افكارها واشغل بربهم سيرا وجهارا وان ذكر اياه ليلا ونهارا واطوع له انقيادا و
 اصدق به اعتقادا وخلص في طاعته نية واعمل في شانه روية واسديه ايمانا
 واشته به مانا واسمى اليه طلبا وادعى له ربهبا ورغبا فلا محالة يكون ما اعتقدوا وبرههم
 عن الشطط آمن وبالقبول والايان آمن ولا يظن بهو الاراء الكرام الاجلة ان اعتقادهم
 سزاوارته

مضاد للاسلام والملة ولانها مخالفة لما يقتضيه صريح العقل بقواطع الادلة كلاكيف
 ميزان صدق بما يظن زدين وبم يتهم ^{بما يهدى به لحد} ^{بما يهدى به لحد} وعلام يغري الي هولاء
 الا اعلام حقة العقول وضعف الاجلام ^{عقل} ^{عقل} وتم يقاس على سفيه عاقل وكيف يعادل بمعوج
 عادل وبم يوازن عقل وزين من حصيف ^{بقل} ^{بقل} خفيف بل وهم سخيف من غير ضعيف
 ولكن لا يضر عين الشمس ان يستكرها عين رمدار ولا يعيب فصل الربيع ان يهيج فيه
 السوداء ولا يبغي ان يظن ان هولاء الكرام لا تبلاهم بالعش والفرام ^{عش} ^{عش} وتغفلهم في جهنم
 وذو هولهم عن ^{عقل} ^{عقل} اشغالهم عما سوى ربهم قد اشربوا عشقه في قلوبهم فاعرضوا صفحا عما عدا
 مطلوبهم نظفوا كل ما راوه ربا لما قد شفقوا احبا فقال بعضهم انا الحق وبعضهم انى جيتي الا الله بعضهم
 سبحانى ما اعظم شانى كما قال من لم يعرف فى العشق وبيرا وقبيلا انا لىلى انا لىلى وآن
 ذاك كمال لدلالة على ان الساك قد بلغ من غايات المحبة اقصاها وآن الحميت
 لم يفرق بين مراتب العشق صغيرة ولا كبيرة الا احصها مكن تحددت في جرم الشمس والطبعت
 صورته في المحس ظن كلما يراه مما عدا انا انه هى الشمس وانه قدراتها وذاك لانه على
 تقدير تعدد الوجود كما يراه القائلون بوحدة الشهود ويكون الحكم بالاتحاد ضربا من الجهل
 والاتحاد فيكون غميا وضلالا لا فوزا وكما لا فيكون غاية رياضاتهم ومجاهداتهم وقصوى
 مكاشفاتهم ومشاهداتهم ^{كلاهما} ^{كلاهما} امر اجزا فيا وخيالا باطلا يتعمله الوهم غميا وغمرا كسر البصيرة
 بحسبه الظمان ما را وحاشاهم ان يكونوا مبشرين في تها ولىس التحميل ^{مضطرب} ^{مضطرب} وموسرين
 في مجازفة الا باطيل على ان منهم من لم يذسب بلبنة لشوة حبة بل هو صاح في سكره
 شاك مع شكره صامت مع ذكره فارغ مع فكره بل زاده لشوات حبه افاقة و
 صحوا فهو لا يبرح بما يقتضيه غلبته شوقه وان محته محوا فهو يراعى مع غلبته الحقيقة عليه

ظواهر الشرع ويحافظ على مناسك الدين الاصل منها والفرع ثم انه يترجم بذلك التشديد
 وتلك النعمة ويحدث بما افاض عليه ربه الكريم من النعمة بل منهم من الهم واعلم ومنهم من
 نظر في عين فكيف ينظر انهم سكر واذهب نشوة جهنم بلهم فهدوا واخذوا ويفترون على ربهم
 والقيض الى من يتوهم ان مذاهبهم خارج عن طور العقل واحكامه فلا ينبغي ان يشتغل بنقصه واحكامه
 فقد قال الامام حجة الاسلام في الاحياء اعلم انه لا يجوز ان يظهر في طور الولاية ما يقتضي العقل
 باستحالته نعم يجوز ان يظهر في طور الولاية ما يقصر العقل عنه بمعنى انه لا يدرك بمجرد العقل ومن
 لا يفرق بين ما يحيل العقل وبين ما لا يناله فهو احمس من ان يخاطب انتهى وقال عين القضاة
 في الزبدة اعلم ان العقل ميزان صحيح واحكامه صادقة يقينية لا كذب فيها وهو عادل لا يتصور
 منه الجور فبان ان مذاهبهم لا يخالف طور العقل الصريح بل هو مترن بذلك الميزان الصحيح
 فحسن محاذل ان تدل على ذلك او لا بالحجة العقلية كيلا يرتاب ^{سجدي} متعسف ثم نشيده
 بالادلة العقلية لتلا شئ من كل متكلف ولذا لم يتبرض الاصطلاح الصوفية واصولهم في هذا الكتاب
 بل اقتصرنا فيه على ما اقتضيه النظر في هذا الباب والله الموفق بالصواب **الفصل الاول**
 اعلم ان الوجود الحقيقي حقيقة واحد لا يختلف بالفصول المحصلة والابالعوارض المشخصة بل
 تتعين بنفسها مع اطلاقها بذاتها لا يريد تعيينها على حقيقتها الا بالاعتبار مع انها تتعين بنفسها
 وهي واجبة لذاتها غير معلولة لغيرها اذ لا وجود سواها واذهي تتعين بنفسها مع اطلاقها
 بنفسها فهي نفسها ما به الاشتراك بين الاشياء التي هي متغايرة مخاز بعضها عن بعض كما
 انها بذاتها بلا انقياسات امرالها وزيادة معنى عليها ما به الامتياز بين ملك الاشياء و
 مع ذلك فتعيناتها مملكتة وهي واجبة كما ان التعينات متغايرة وهي واحدة وتلك
 الحقيقة الحقة غير مقصورة على تعين والاحصورة في شخص فهي متطورة في تعيناتها ظاهرة مع

وحدتها في الكثرة ومدد من قال ^س اى كذات خویش را مطلق مقيد ساختی و در نگهها
 مختلف را صورت خود ساختی و در انى بفضل ربى في ايمانى بهذه الحقيقة و ادعائى بسا
 استاثره شيوخ الطريقة متمسك في ذلك بحجة قوية ^{و مستندة الى حجة سوية و منهج}
 اولاً مقدمات مشيدة الاركان ثم لتجرد الى تلخيص البرهان - المقدمتة الاولى ان الوجود
 بالمعنى المصدرى الذى يعبر عنه بهتى امر يدهى فطرى مشترك بين الاشياء ينتزع عنها
 في الازمان ليس موجودا بنفسه في الاعيان و هذا ضرورى ظاهر لا ينازع فيه مكابر كذا
 المقدمتة الثانية - ان الوجود المصدرى الذى ينتزع عن الاشياء لا يربى في
 ان له مشار انتزاع في الواقع بلا اعتبار معتبر ولا فرض فإرض لا يكون انتزاع الوجود
 عنه من الاختراعات الصرفة و التعللات الوهمية بل لابد وان يكون ذلك الامر
 موجودا في الواقع متحققا في نفس الامر و الا لكان الوجود اختراعا محضاً و واقعية الانتزاع
 هى واقعية مناشيها المقدمتة الثالثة - ان مشار انتزاع الوجود المصدرى نفس
 الحقيقة الموجودة بلا زيادة امر عليها و انضمام معنى اليها و ذلك لان مشار انتزاع الوجود
 لو لم يكن نفس الحقيقة بل هى مع امر زاد عليها فذلك الامر انما يكون امر انضمامها
 او امر انتزاعها عنها و كلاهما باطل اما الثانى فلان الوجود المصدرى اول الانتزاعات
 عن الحقيقة لا يسبقه انتزاعى آخر و كونه اول الانتزاعات اولى و لانه لو سبقه انتزاعى
 آخر فلا ريبته في انه لا يتحقق لذلك الامر الانتزاعى في الواقع الا لمنشأ انتزاعه فيكون
 ذلك المنشأ منشأ الانتزاع الوجودى في الواقع فهو احد بان يعد منشأ الانتزاعه فيكون
 وساطة ذلك الامر الانتزاعى بلغة في البين و اما الاول فلو جهين الاول ان الضرورة
 شاهدة بان انضمام شى الى شى فرع وجود المنضم اليه فلو كان مصداق الوجود امر

متضمنا الى الحقيقة كان ذلك الامر المنضم سابقا على وجود الحقيقة ضرورة تقدم المصدق
 على الصادق ووجود الحقيقة مقدا على ذلك الامر المنضم ضرورة سبق المنضم اليه على
 المنضم وانه ووراثاني ان انضمام شئ الى شئ يستدعي وجود المنضم اذ لا معنى للانضمام
 المصدق الى شئ فلو كان مصداق الوجود امرا متضمنا الى المهية كان لذلك الامر
 وجود والكلام في وجوده كالكلام في نفس وجود المهية فان كان مصداق وجود ذلك الامر نفس
 ذاته فليكن مصداق وجود المهية نفس ذاتها اذ العقل الصحيح والوجدان الصحيح عوارف
 بين موجود وموجود وكان مصداق امر متضمنا الى ذلك الامر تسلسل على ان الفطرة
 الغير المشوبة والبدئية الغير المكذوبة قاضية بطلان هذا الاحتمال من دون تحشم
 الاستدلال فان مصداق الوجود في الواقع بلا فرض فافرض نفس جوهر الحقيقة بلا زيادة عارض
 فاستبان ان الوجود بمعنى مصداق الوجود المصدري ليس امرا انتزاعيا كما يتوهم من
 كلام الشيخ المقبول ولا وصفا انضماميا كما يهذى به جماعة من ضعفاء العقول المقدمة الرالعة
 ان نسبة الوجود الى جوهر الحقيقة التي هي مصداقها نسبة الانسانية الى لهية الانسان والحيوانية
 الى لهية الحيوان اذ الوجود ليس معنى زائدا على نفس الحقيقة كما ان مفهوم الانسانية ليس معنى
 زائدا على نفس الحقيقة الانسانية بلا فرق وقد تكفلت المقدمة الثالثة ببيان هذه المقدمة
 فان رآبك الوهم بان الوجود انما يتزاع عن الحقيقة الانسانية من حيث استنادها عن
 الجاعل والانسانية يتزاع عنها لان تلك الحيثية فمصدق الوجود وليس هي جوهر الحقيقة
 الانسانية بذاتها بل اعتبار حيثية بل هي من حيث استنادها الى الجاعل ومصداق الانسانية
 هي نفسها بلا زيادة حيثية اصلا فذع عنك ارتيا به وانتقض عن عقاك جلبابه واعلم ان
 مصداق الوجود بمعنى منشار انتزاعه لا يمكن ان يكون هي الحقيقة مع زيادة حيثية ما بان

يكون الخشية قيدا في المصدق جزأ منه واخلافه والاستقت تلك الخشية على الوجود وقد بان
 بطلان ذلك بل يكون تلك الخشية تعليلة منتزعة عن الحقيقة بعد انتزاع الوجود فلا يكون
 مصداقا للوجود بمعنى منشاء انتزاع بل إنما يكون مصداقا له بمعنى انها علة للمحل الوجود عليها في
 لحاظ الذهن لا في الواقع اذ لو كانت علة المصدق عليها في الواقع كانت سابقة على وجود تلك الحقيقة
 مع انها عبارة عن اضافة بينها وبين جاعلها والاضافة انما يتحقق بعد المضافين وكما ان
 تلك الخشية تعليلة في صدق الوجود على الحقيقة كذلك هي تعليلة في صدق الانسانية عليها
 ضرورة ان الحقيقة بالمحتمل والممكن لها فعلية ليست حقيقة للانسان ولا غيره كما انها بالم
 تجعل ليست موجودة فهي كما انها يصدق عليها الوجود من حيث استنادها الى الجاعل كذلك
 يصدق عليها الانسانية من تلك الخشية وكما ان الحقيقة المتقررة لا تنتظر في صدق ذاتها
 عليها امرأ زائدا كذلك لا تنتظر هي اى الحقيقة المتقررة في انتزاع الوجود عنها وصدق
 عليها امرأ زائدا وكما انها لا تنتظر في انتزاع الانسانية عنها بعد تقررها الى شئ انما تنتظر اليه
 في اصل تقررها كذلك لا تنتظر في انتزاع الوجود عنها بعد تقررها الى شئ انما تنتظر اليه في
 نسخ التقرر حتى لو امكن تقررها بنفسها لكفى في انتزاع الامرين عنها بلا فرق ومن فرق بينهما في
 هذا الباب لم يزد على طنين الذباب وقد بسطنا ذلك في غير هذا الكتاب فهذه اربع مقدمات
 موسسة على قواعد اليقين غير مشتبهة بالظن والتخمين وبعد تهديدنا بقول لا يرتاب في ان الوجود
 المصدرى منتزعة عن الاشياء صغيرة وكبيرة ونظيرها وتطهيرها وساقطها وعاليها ودانيها
 وقاصيها وجواهرها واعراضها ومعقولاتها واعيانها فله منشاء انتزاع فيها بلا فرض فارض
 واعتبار معتبر وذلك المنشا لا بد وان يكون نفسها وسبخ جوهرها وان يكون نسبتها الوجودية
 نسبة الانسانية الى الانسان ونسبة الحيوانية الى الحيوان وان يكون مصداقا للمعنى الوجود بنفسه

له في الحكم
 بقوله الاول
 على عطفانية
 على جبرائيل

بلزيادة امر عليه وانصيات معنى اليه ويستحيل ان يكون ذلك المنشأ امرامبائنا للاشياء
 مفارقة عنها اذ الوجود يتنزع عن نفس حقايقها^{الواحدة} وذاك المنشأ يجب ان يكون حقيقة واحدة
 اذ لو كانت حقايق لم يكن نسبة الوجود الى مشارة نسبة الانسانية الى الانسان كما قد شربت
 في المقدمة الرابعة ويستحيل ان يكون تلك الحقيقة الواحدة امر المنفصل الى الاشياء او متفرعا عنها
 كما دل في المقدمة الثالثة كما يستحيل ان يكون مبانته عنها والام يتنزع عنها الوجود بل هي
 السارية في الكل بل الكل هي تلك الحقيقة المنبسطة المتطورة كما يتضح الشار الله بالبرهان و
 يستحيل ان يكون تلك الحقيقة متقدمة بتعين خاص والاما كانت بنسطة في الكل كما يستحيل ان
 يكون تلك الحقيقة المحتمة كلية مبهمه والاما كانت مصداقا للوجود بنفسها بل احتاجت في تخصصها
 الى محصلات خارجية فهي مطلقة اى معرفة عن كل قيد صالحه لكل تعين ويستحيل ايضا ان يكون
 معلولة لغيرها اذ لا تاصل لما عداها ولا موجود سواها والاشياء التي تنتر اى مفارقة مبانته
 اياها انما هي شيوها ونبياتها الناشية عن نفسها النابغة عن ذاتها ولما استبان ان
 مصداق الوجود الذي يعبر عنه بالوجود الحقيقي حقيقة واحدة واجبة بنسطة في الكل مطلقة عن كل
 تعين وقيد فاعلم ان تلك الحقيقة لما لم يكن صفة منضمة الى الاشياء ولانها متفرعا عنها
 ولا امرامبائنا لها فهي عين كل شئ لا بمعنى ان كل شئ هي تلك الحقيقة المطلقة بما هي مطلقة
 بل تلك الحقيقة تعين بنفسها بلان زيادة امر عليها وانضمام معنى اليها فبديانته متكونته و
 تطور تطورات متقدمة فهي باعبار تعين شئ وباعبار تعين آخر شئ آخر وذلك لانه
 لما استبان ان مصداق الوجود المصدري هي نفس تلك الحقيقة وان مصداق الوجود
 في الانسان مثلا نفسه بان ان تلك الحقيقة نفس الانسان فاذا ان يكون الانسان
 تلك الحقيقة بما هي مطابقة وهو صريح البطلان لانها بنسطة في الكل بخلاف الانسان غير مقصورة

بجانب

على التعيين الانسانى بخلافه او يكون الانسان هى تلك الحقيقة بما انها تعينت فاما ان يكون تعيينها
 امراً متضمناً اليها وهو مستحيل والا كان موجوداً بوجود مغايراً لتلك الحقيقة وكان مصداقاً
 للوجود فاما ان يكون ذلك الامر المنضم من تلك الحقيقة فاما عين الحقيقة المطلقة وهو ظاهر
 البطلان او عين تلك الحقيقة بما انها تعينت فيعود الكلام في تعيينها ادلا يكون بينها فلا يكون
 مصداق الوجود حقيقة واحدة وهو باطل بما مر انفاً او يكون تعيينها امراً متزامناً معها فيكون مشاراً
 انتزاعاً لنفس تلك الحقيقة فيكون تلك الحقيقة متعينة بنفسها مع اطلاقها بذاتها فيكون الانسان
 تلك الحقيقة بما انها تعينت بنفسها بتعيين والقرس تلك الحقيقة بما انها تعينت بنفسها بتعيين
 وقس على هذا فالوجود حقيقة واحدة متعينة بنفس ذاتها وشرح جوهرها بتعيينات شتى
 وتطورات بلا زيادة امر عليها والضمم معنى اليها تطورات لا تتماهى ففى كما انها ماب الاشتراك
 بين الاشياء كذلك هى ماب الامتياز بينها وهذا ما يحتاج فى الاستيقان به الى تلطيف
 القرينة وتجريد الذهن ونضولها على الوهم وتصيفة للفكر وتيقن للنظر واعمال للروية وتجريد
 للفهم ولذا تستكشف عنه القرائح السقيمة وتستنام اليه الافهام المستقيمة وذلك لان مصداق
 التعيين هى نفس الحقيقة من دون ان يضاف اليها معنى غريب نعم يحكم بزيادة التعيين عليها
 من حيث ان جوهرها غير مقصورة عليه ولا محصورة فيه بل هى فى حد جوهرها مطلقة غير متعينة ^{اصلاً}
 فان تعين المهية لو كان زاداً عليها منضمها اليها سبقه تعين المنضم اليه فيلزم تعين المهية قبل تعيينها
 وانه خلف وايضا فاما ان يكون ذلك الامر المنضم متعیناً فيكون تعيينه فرع تعين المنضم اليه
 فيدور او غير متعين فلا يكون مشاراً لتعيين المهية اذ قد تقرر ان غير المتعينات ولو تضمنت
 الاقوالا لتعدي التعيين وايضا فاما ان يكون ذلك الامر المنضم معدوماً فلا معنى للضمم الى المهية
 او موجوداً فيكون متعیناً فتعيينه اما بنفسه او زاد على ذاته وعلى الثاني ينساق الكلام فى ذلك الامر

الزائد فانه يكون لامحالة موجودا متعينا فيساق الكلام في تعيينه ونحوه الى نهاية فيتسلسل الامور
 العينية اعني التعينات المنضمة الموجودة في الخارج وانه باطل وعلى الاول يكون تلك التعينة
 نفس ذاتة لكون نفس ذاتة مصداقا للوجود والمهية المنضم اليها ذلك التعين ايضاً
 مصداق للوجود بنفسها كما انطقت به المقدمة الثالثة ليكون تعيينها ايضاً بنفس ذاتها كما لا يخفى
 وايضاً لو كان التعين امرًا زائداً على جوهر المهية منضمًا اليها وكان التعين الزيدى مثلاً عارضاً
 معيّنًا لجوهر حقيقة الانسان كان هناك موجودان بوجوهين احدهما التعين والاخر معروضه
 اذ لو كان هناك وجود واحد كان التعين منتزعا عن نفس جوهر الحقيقة فيكون الحقيقة متعينة
 بنفسها وفيه خرق للفرض واذا كان هناك موجودان بوجوهين العارض والمعرض كان
 وجود ذات المعرض سابقا على وجود ذات العارض ضرورة افتقار وجود العارض الى
 وجود المعرض واحتياج وجود العرض الى وجود الموضوع فالان يكون المعرض في مرتبة
 وجوده متعينا فيكون متعينا بنفسه اذ ليس في تلك المرتبة تعين عارض وهو المطلوب اولا
 يكون متعينا فيلزم وجود المهية المجردة اذ ليس في تلك المرتبة تعين عارض تحقيقا لسبق وجود المعرض
 على وجود العارض واللازم باطل اذ ذلك السبق واقعي ليس من التعملات الاخر اعتمد والملاحظ
 الذي بحسب السبق من اتحاد نفس الامر ووجود المهية المجردة في نفس الامر استحسب وايضاً فمعرض
 التعين المنضم اما حصة من الحقيقة المطلقة او نفس الحقيقة المطلقة بالتعين حصص اصلا والثاني
 باطل اذ لا يتقبل تعين العارض مع ابهام المعرض وعلى الاول يكون التعين المحصي منتزعا
 عن سخ الحقيقة ويكون نفس جوهر الحقيقة مصححا لانتزاعه في مرتبة المعرض السابقة على مرتبة
 العارض والا فاما ان يكون ذلك التعين المحصي امرا منضمًا فيكون هناك تعينان موجودان
 التعين العارض المفروض اولاً وهذا التعين المحصي الماخوذ في جانب المعرض فيلغوا احدهما

وايضا يساق الكلام في هذا التعيين المحصى كما انساب في التعيين العارض المفروض اولا او
 يكون امرا متزعا ولكن لاسن نفس جوهر الحقيقة بل منها مع امر زائد فذلك الامر الزائد
 اما ذلك التعيين العارض وهو باطل اذا الكلام في مرتبة معروضه السابقة عليه او عارض
 آخر فهو مستاخر عن التعيين العارض ايضا فكيف يكون في مرتبة معروضه
 فثبت على هذا التقدير ان يكون نفس جوهر المهية مصححا لانتزاع التعيين المحصى فيكون
 نفس الحقيقة متعينة بنفسها وهذا هو الذي نحن بصدده وما يقضى به العجب ان الذين يستدلون
 ان يكون التعيين تابعا عن الاطلاق والامتياز ناشيا عن الاشتراك ويظنون التعيين
 امرا منضمنا الى المهية يزعمون ان كل ممكن فان تعينه زائد على هية بل ان هية كل ممكن مندرجة
 تحت جنس اخصي ولا يعلمون ان الشخص اذا كان امرا منضمنا الى المهية كان متعينا فتمينه اما
 بنفسه فيلزم وجوبه اوزاد عليه فيتسلسل وانه اذا كان امرا واراد المهية كان مندرجا تحت
 مقولة قاصية فله مهية تعينها زائد عليها والا كان التعيين ناشيا عن نفس المهية المطلقة وهو
 خلاف ندبهم ولما زاد تعينها عليها جرى الكلام في تعين التعيين وتسل نقابان بقاطع البرهان
 ان المهية تتعين بنفسها مع اطلاقها بذاتها فهي نفسها متعينة كما انها نفسها مطلقة فهي حيثما
 تتعين تتعين بذاتها فهي مع اطلاقها بذاتها تتعين بنفسها بتعينات متغايرة وتتخص بوجودها
 بتخصات متباينة بل انضمام امرا اليها وكونها متعينة بنفسها بتعينات متباينة لا يستفي
 اطلاقها بوجودها بذاتها بل ذلك عين اطلاقها اذا يكون متعينا لا يسمع ان تعين بتعينات
 بل هو متعدي بتعين واحد ولما كانت المهية سجوها متفارا للتعينات المتغايرة و
 الشخصيات المتمايزة فهي باه الامتياز من افرادها التي هي تعيناتها كما انها باه الاشتراك
 بينها فهي مع وحدتها بنفسها قد تطورت متعددة بنفسها وذلك لانه لا ريب في ان المهية

الانسانية مثلا مهية واحدة بنفسها وهي مع ذلك متعددة في افرادها فاما ان يكون تعدد ما بنفسها
 فهو المطلوب فتكون هي المشتركة الممتازة المميزة او يكون تعدد ما بعوارض متغايرة عرضتها فاما ان يكون
 تلك العوارض قد عرضتها بعد تعدد ما فلا يكون تعدد ما لتلك العوارض وهذا اختلف واما ان يكون قد
 عرضتها وهي لم تعدد بعد فيكون معرضها المهية المبهمه باهي مبهمه وهذا ايضا باطل لان تلك العوارض
 لا بد وان يكون متعينه لكونها اسبابا للتعد الذي هو عبارة عن التعينات ولا معنى لتعين العوارض
 مع عدم تعين المعارض على ان ذلك بعد استبان ان المهية تتعين بنفسها لا يحتاج الى تكلف
 بيان فضلا عن تجشم برهان فاذا ان المهية مع وحدتها الاطلاقية متعددة بنفسها في تعيناتها وتعدد ما
 بنفسها لا ياتي في وحدتها بل ذلك التعدد نفس تلك الوحدة فزيد مثلا ليس فيه امر زائد على نفس الحقيقة
 الانسانية بل هي بنفسها تعينت فسميت زيدا كما انها بنفسها تعينت فسميت عمرا وتلك الحقيقة لما
 تعددت بذاتها وتعينت بتعين فسميت زيدا وتعين آخر فسميت عمرا صح استناد شيون متغايرة
 اليها في تعيناتها بحسب تعدد ما بذاتها ولم يصح الحكم بعدم الفرق بين تلك التعينات مع كون نشأتها
 باسم نفس الحقيقة المطلقة ولا الحكم بعدم الفرق بين التعين بما هو تعين وبين الحقيقة المطلقة بما هي
 مطلقة مع كون المطلقة بنفسها متشابهة للتعين ونحن لا نطناك بعد ما لولنا عليك من الحجج البرهانية
 والقياسية اليك من البراهين الايقانية يرييك في هذا الاصل وسواس اوليتر بك فيه شبهة
 والعباس وان كنت في ريب مما نقشنا في روكك من الحق المبين لا فكك بما غديت به ^{در كير ١٠}
 من يوم ميلادك من اصولهم المنية على التحين فهد علينا ان القول بزيادة التعين لا يستقيم على
 اصولهم لاسيما وقد تقرر ان المهية مجعولة جعلها السيطاني مدارك عقولهم ونحن قد اقمنا عليه في بعض اسفارنا
 من البراهين اللبية الا مدخل فيه للوساوس الوهمية ومع الايمان بالجعل البسيط لا يسع احد ان ينكر
 كون المطلق معينا والمشارك مميلا لان المجهول لما كان نفس المهية بلا انضياغ امر ايها والا لم

لكن المجعول هي نفس المهية كما هو مفهوم الجعل البسيط فاما ان يكون هي المهية المبته ما هي مبته و هو
 صريح البطلان اذ المبهم لا يصلح التقرر اذ هي المهية المنعقدة فتجمل ان يكون تعيينها بالنصيات امر اليها و
 هو ظاهر ومن العجب العجاب من هؤلاء انهم مع ايمانهم بالجعل البسيط و ما يتفرع عليه لم يتقنوا
 بهذا الامر البين ولم يوفقوا باتحاد المشترك والمميز والطلق والمتعين ولم يتدبروا في تدبره مع نعيم
 غايات الادراك بان ما بالاتي من الاشياء هو ما بالاشتراك فان وسوسك الوهم بان كيف
 يكون الجامع قارفاً والمشارك مميّراً والطلق متعينا فروع عنك لتقليده وازل عنك الاستبعاد
 بانه قد تقرر في الكتب الحكمية بالبراهين القاطعة للبية ان الجسم البسيط المفرد متصل واحده في نفسه
 ليس فيه مفصل بالفعل فانه ليس بمتألف من الجواهر الفردة ولا يرتاب في ان الجسم المتصل
 يمكن انقسامه ولو فرضاً مطابقاً للواقع الى النصف ونصف النصف ونصف نصف النصف
 ولم يجر الا الى هاتيه وليس شئ من النصف والربع وثمان وعيرها من الاجزاء موجودا فيه بالفعل
 والالزم ما يلزم على النظام من التناهي الاجسام في الاعظام لا تتنازع ان يكون بعضها موجودا بالفعل
 وبعضها بالقوة ضرورة ان التخرج من دون مرجح مستحيل فالجسم اذا انصف مثلا فليس كل تسمة
 فيه انصافاً فمن انصار تسمة تسمة الى ثلث وثلثين مثلاً فلا يخجلوا ان يكون فرض النصف فيه
 باعتبار المعبر فقط من دون ان يكون له مشار واقعي وهو صريح البطلان اذ لو اعتبر المعبر تسمة الى
 ثلث وثلثين لا يكون ذلك انصافاً للجسم او يكون فرض النصف فيه فرضاً واقعيّاً مطابقاً في
 نفس الامر فيكون له مشار في الواقع فاما ان يكون له مشاره الواقعي الذي لا دخل فيه لاعتبار
 المعبر وفرض الفارض نفس ذات المتصل او جزراً من اجزائه اذ لا سبيل الى ان يكون مشاره
 امر خارجاً عن الجسم وهو ظاهر جدا والثاني باطل اذ لا وجود لجزر من اجزاء الجسم المتصل في الواقع
 والالم يكن الجسم متصلاً ولانه لو كان مشاراً متزاع النصف جزراً من اجزائه موجودا فيه بالفعل

كان مناشي اشتراع كل من الكسور الغير المتناهية بالقوة وهي اجزائه الغير المتناهية بالقوة موجودة
 بالفعل فلزم من المفاسد التقايرية فتعين الاول وهو ان يكون ذات الجسم المتصل منشار
 لا منشراع النصف والربع والثلث وغيرها ولا ريب في ان طبيعة الجسم المتصل مشتركة بين جميع
 اجزائه التحليلية الغير المتناهية بالقوة اولو لا ذلك كانت طبائع الاجزاء متغايرة في نفسها و
 متغايرة بطبيعة الجسم فامنع الاتصال لما تقر في مظان من امتناع الاتصال بين الطبائع المتباينة
 واذا كانت طبيعة الجسم مع اشتراكها بين جميع الاجزاء الموجودة بالقوة منشاراً لا منشراع خصوص
 النصفية وخصوص الربعية وغيرهما من مراتب القسمة الغير المتناهية كانت بنفسها مابة الاشتراك
 بين الاجزاء واما الامتياز بينها فلا ينبغي ان يتوهم ان طبيعة الجسم لو كانت منشاراً لا منشراع النصفية
 كانت منشاراً لا منشراعها حيث كانت فينازم ان يكون حيث هي منشار لا منشراع اربعة منشار لا منشراع النصفية
 كما لا ينبغي ان يتوهم ان الطبيعة الانسانية لو كانت منشاراً للتعين الزيد بنفسها كانت منشاراً حيث كانت فينازم ان
 يكون حيث هي منشار للتعين العري منشار للتعين الزيد وذلك لان الطبيعة الانسانية مطلقة لها تجارعتين
 ناشيتين جوهر ذاتها نابتة عن عين جوهرها متغايرة في نفسها متمايزة بحسب يونها واحكامها كما ان طبيعة الجسم
 المتصل مطلقة بالقياس الى الاجزاء التحليلية اللاتناهية ولها تجارب الاجزاء اذ فرضت توهمت تعيناً متغايرة تمايزت
 وان كانت ناشية عن نسخ تلك الطبيعة وكذلك محيط الدائرة ليس فيه نقطة بالفعل والالزم
 الترتيب بلا مرجح ان وجد بالفعل بعض النقاط اللاتناهية بالقوة او اللاتناهي النقاط وتساها بالفعل
 ان وجدت جميع النقاط الممكنة ومع ذلك فهو منشار بنفسه لا منشراع النقطة المركزية مثلاً وهي
 متمايزة عن سائر النقاط الممكنة في الدائرة فهو اعني محيط الدائرة مع تساوي نسبة الى جميع النقاط
 الممكنة فيه منشار لا منشراع خصوص النقطة المركزية فيكون مع كونه مابة الاشتراك بين النقاط مابة
 الامتياز بينها لكونه منشاراً لا منشراع كل منها بخصوصه فمن استبعد بان الجامع كيف يكون فارقاً لا يعياً
 بروا

بعد وضوح الحق وقيام البرهان باستباده ولا يلتفت مع قضاة الحجج الى المتهرى وسور
 اعتقاده ولا الى الممارى المكابرة ولبداه فان راكبا الوهم بانه لا يمكن تعدد الحقيقة بنفسها لما
 تقر عندهم من ان التعدد اولو وبالذات من العوارض الخاصة بالكلم المنفصل وهو العدد
 وغيره انما يتعد بعروضه اياه كما تقر في مدارك المشايخ فاعلم ان هذا قول بافواههم ما ولو
 عليه شبهة فضلا عن بيان وتنقطة من احوالهم ما انزل الله بها من سلطان ليس ان العدد
 امر اعتبارى مولد من الامداد التي هي اعتبارية وليس له تقرير بنفسه في كيد الواقع انما تقره بنشر
 انشاعه فاذن نشر انشاعه هو نفس الحقيقة المتعددة بنفسها اذ مفهوم الواحد مفهوم واحد له
 مصداق هو بنفسه نشر لان انشاع الوحدة وذلك المفهوم الواحد يتعد ويتالف منه العدد
 وهو انما يتعد بتعدد مصداقه ونشر انشاعه فنشر انشاعه يتعد بنفسه فيعدد مفهوم الواحد
 فينظم منه العدد فنشره مصداق الواحد الذي هو متعدد بنفسه وهذا هو الذي كنا نحن بصدده
 فقد لاج بالبرهان ان الحقيقة المطلقة هي المتقيدة والمشتركة هي الميزنة والواحد هي المتعددة
 وان التعينات مع انبعاثها عن نفس الحقيقة وبنوعها من عين جوهرها متغايرة في نفسها
 ومتغايرة للحقيقة المطلقة ولما اتضح ان مصداق الوجود حقيقة واحدة واجبة لا وجود لما سواها
 ولا تحقق لما عداها فاختلف الاشياء بالجوهريّة والعرضية وغيرها من اشخاص الاختلاف
 وضروب التباين وشجون التغاير انما هي بتعينات ذلك الامر الواحد وتلك التعينات
 مع بنوعها عن نفس تلك الحقيقة بلا انضيات امر اليها متغايرة في نفسها ومتغايرة لتلك
 الحقيقة واذ ليست تلك الحقيقة الحقّة محصورة في تعين ومقصورة على قيد بل هي مطلقة عن
 كل تعين وقيد لم تقدم بعده ولم تبطل بطلانه اذ تحققها ليس منوطا بتحقيق بل تحققه بتحققها فصح
 امكان التعين مع وجودها وعدمه مع وجودها وفنشره مع بقائها وعدمه مع قدمها كما ان

الوجود الالهي للطبيعة عند الحكماء لا تبطل بطلان الوجود الفردي اذا الطبيعية في وجودها الالهي
 غير مقصورة على الوجود الفردي فجاز قدم الوجود الالهي مع حدوث الفردي مع ان الوجود
 الالهي هو الوجود الفردي الا باعتبار فانه اذا وجد زيد وجدت الحقيقة الانسانية وليس
 للحقيقة الانسانية وجودان فمما ان احدهما وجود زيد والآخر وجود الحقيقة المجردة عن التعيين فذاك
 متعبل وجود زيد هو وجود الحقيقة الانسانية الا ان الحقيقة الانسانية مطلقة غير مقصورة على هذا الوجود
 والتعيين الزيدي مقصورة عليه واذ قد افادك البرهان العلم بان التعيين الزيدي لا يزيد على الحقيقة
 الانسانية بل تلك الحقيقة تجوهرها تعينت فسميت زيدا ومع ذلك لم تتقيد بهذا التعيين حتى
 مقصورة عليه واليقت بان حدوثه وفنائه لا يصادم قدها وبقاها بان عليك ان تقطن و
 تتقن بان تعينات الحقيقة الحقيقية كونها ناشئة عنها بذاتها بل بزيادة امرها عليها بالكلية ممكنة
 وتلك الحقيقة مع انها بنفسها تتعين حقة واجبة فاحكام التعينات بما هي تعينات لا تسري الى الحقيقة
 المطلقة بما هي ولا احكامها بما هي تسري الى التعينات ولا حكم تعين يسري الى تعين آخر فلا
 يجوز ان يسند الى الحقيقة المطلقة ما يستند الى التعينات من الامكان والبطلان والمذلة والاهمال
 والخسار والافتقار والخصاسة والنجاسة والجوهريّة والعرضية والكسافة والجسمية واللذّة والالام
 والحدوث والعدم والجزئية والتأليف والعبودية والتكليف والتقوى والثواب والظنوي
 والعقاب الى غير ذلك لان تلك الحقيقة الحقة واجبة فلا تبطل وعزيرة فلا تذلل وكاملة فلا تخسر
 وفنية فلا تفترق وليس وراها ما يستكمل هي به او تفترق اليه ولا ما وراها ما ينافيها وينافرها فبما تعين
 وتسلم به او ما يلائمها فيثاب ويلتذ به او ما يحل فيها او ما يغل فيها او ما تعبده او ما تكلف به او
 ما تتالف منها او ما تتالف هي منه او ما يكون هويها او صورة او مقدار لها او لطيفا او نظيفا او
 شريفا بالقياس اليه وهكذا كما لا يجوز ان يسند الى التعيين بما هو تعين ما يستند الى الحقيقة المطلقة

ان

اسان شد

ان

خواري

زيان كاري

كراهي

باهية هي من الاطلاق والوجوب والقدم والكمال والجمال والعزة والجلال والقهر والسلطان الى
 غير ذلك وكما لا يصح ان يسند الى تعين ما يستند الى تعين آخر وكل من مراتب الاطلاق والتعين
 اسم يخص بها واحكام مرتبة عليها واثار مستندة اليها لا بعدا كما ان للطبيعية المطلقة التي تسميها
 الحكماء كليا طبعا اسم واحكام خاصة بمرتبة الاطلاق ولها باهية متطورة في التعينات اسامي
 واحكام واثار محجب كل تعين تعين لا يجاوز احكام تعين واثاره الى تعين آخر مع ان تلك
 التعينات ناشئة عن نفس الحقيقة المطلقة بلا زيادة امر عليها كما دل عليه البرهان ولا ينبغي ان
 يتوهم من كلامنا هذا ان حقيقة الحق الواجبة كلية مبهمه اذ مقصودنا ازالة الاستبعاد الذي يسوق
 اليه الوهم من ان المطلق لو كان عين التعين وكانت التعينات ناشئة عن ذات المطلق لم
 يكن بين التعينات في انفسها وبينها وبين المطلق تغاير ولا بين احكام التعينات في انفسها و
 ولا بينها وبين احكام المطلق تغالف وتباين لان الحقيقة الواجبة طبيعية مبهمه فانها
 مصداق للوجود بذاتها ولو كانت مبهمه لما كانت بذاتها مصداقا للوجود ولما استبان ان
 لكل مرتبة من مراتب الاطلاق والتعين اسامي واحكام تخصها فاطلاق اسم مرتبة الاطلاق
 على مرتبة من مراتب التعين واطلاق اسم مرتبة من مراتب التعين على مرتبة الاطلاق او
 مرتبة اخرى من مراتب التعين زائدة والحاد الا ان يعنى باطلاق اسم المطلق على التعين
 الدلالة على ان التعين لا يزيد على الحقيقة المطلقة ولنضرب لذلك مثالا وان كان جلشانه اجل
 من الامثال وله المشل الاعلى وذلك ان البحر حقيقة نفس حقيقة المار من دون ان يريه
 على حقيقة المار امر ثم فيه امواج متلاطمة يجرث بعضها ويفني بعضها منها صافية ومنها كدرة ومنها
 طاهرة ومنها قذرة ومنها لمحمة ومنها عذبة فليتا مل ما حقيقة الموج فليس الموج الامارة لتعين
 بنفسه وموج وتكيف بكيفية من العنار والتكدر والتظهر والتقدير والملوحة والعذوبة فحقيقة

كل موج موج من الامواج المتماززة بالتعينات المتخالفة بالكيفيات حقيقة واحدة ظهرت في الكثرة
 بنفسها وطبيعة مطلقة تفننت في التعينات بذاتها واحتملت كيفيات متفاداة واكتفت عوارض
 متقابلة وهي متقابلة وهي مع كونها مشتركة بين الامواج منشار لا تميز بعضها عن بعض كما او مانا
 اليه حيث حققنا ان طبيعة الجسم المتصل هي المنشار لا تميز اجزائه بعضها عن بعض فمن ظن ان
 الموج بيان محض لحقيقة المار التي هي الجزء خطا. ورنظن ان الجزء هو الموج والموج هو الجزء فان ما اصلا قد اخطا
 فان الامواج تتجدد بالحدوث والعدم والجزء على ما كان في قدم لكن الحق ان الموج ما يعين حقيقة المار لا تستخدم
 بالعدم التعيين الموجي فلا يلزم من كون الموج مارة تعين العدم المار بالعدم الموج اذا انعدم الموج
 هو العدم تعين المار لا العدم جوهره وان كان تعينه ناشيا عن نفس جوهره فلا منافاة بين موج
 المار واسكان التعين وكما ان حقيقة المار جامعة بين الكيفيات المتفاداة من الملوحة
 والعدوثة والصفار والكدورة وغيرها كذلك الحقيقة الجامعة بين التنزيه والتشبيه
 منزهة عن التقييد بالتشبيه فاما الذين شغفوا وزخرفوا بالتمويه ^{شقيقة شدة ١١ زينت وادند} وسماو التحديد والتقييد
 بالتقليد ^{تقليد} وزينوا ذلك في عين المقلدين بالتقليد ^{فريب} ويرون الاشياء ذوات
 متباعدة اياها ويعتقدون للوجود منشاء ^{اي حقيقة} ومصدقا سواها فانهم قد قصروا في المعرفة والادراك
 حتى وقعوا مع علومهم في التمجيد وادعاهم الايمان بالتوحيد بالتشبيه الذي هو عبارة عن
 التحديد والتقييد في اشراك الاشراك فان الممكنات لو كانت ذوات متباعدة متباعدة
 لخالقها كانت مصاديق للوجود باسناخ حائلتها وعندهم ان ما هو مصداق الوجود بذاتها
 واجيب لذاته فهم اذ يتزهون سجادة عن الانبساط في الاشياء ليشركون من حيث
 لا يدركون ويعتقدون مع ظنهم انهم موجدون تعدد الوجوه بخلاف من آمن بان مصداق
 الوجود حقيقة واجبة بذاتها واجبة لذاتها منبسطة في تطوراتها مطلقة مع تعييناتها وانها ليست

تطوراتها زائدة عليها ولا يقينا تهما منضافة اليها بل هي بنفسها انشار للتعيينات وينبوعها واصل للاشياء
وهي فروجها وهي الحقيقة والاشياء احوالها وهي التوربذاتها والجزئات اطلاقها وان ليس للوجود
مصدق سواها وان طباع الوجود لا يسع شيئا ما عداها فقد ايقن بان تلك الحقيقة ليستحيل ان
يكون لها نكاح لا يعقل ان يكون لها ضد ولا ان يكون لها شريك او مدد اذ ليس لها عنده قيد يكون
محصورة فيه ولا حد ^{فانهم يفسرون} ولذا قال الشيخ الاكبر خاتم الولاية البالغ من ذرى العرفان أقصى الغاية في ^{الحل} ^{ادج} ^{مراه} ^{مراه} ^{مراه}
فان قلت بالتشبيه كنت مقيدا وان قلت بالتشبيه كنت محمدا وان قلت بالامر ان كنت مقيدا
وكنت اما في المعارف سيد فمن قال بالاشفاق كان مشركا ومن قال بالافراد كان موحدافا ياك
والتشبيه ان كنت ثانيا وياك والتشبيه ان كنت مفردا فمما انت هو بل انت هو وراه في عين
الامور مستحبا ومقيدا انتهى كلامه الشريف يعني ان من زنه قيد حقيقة الحق وقد استبان انها
مطلقة بلا تعيد ومن شبهه فقد حددها وقد تحقق انها حقيقة من دون تحديد ومن اطلق وحقق فمما
ولا حد وقال بالامر ان فانه سد فمن قال بالاشفاق اي بتعدد مصداق الوجود فقد اشرك
كما عرفت من ان القول بتعدده يعنى الى القول بتعدد الوجبار ومن قال بافرد مصداقه كان موحدافا
حقا وذلك شان العرفان فياك والتشبيه ان كنت ثانيا اي منائر الحقيقة الحق او قال بالاشفاق
الحق والمخلوق وياك والتشبيه ان كنت مفردا يعني ما يكون مصداقا للوجود بذاته اذ قد بان ان
مصدق الوجود في كل شئ نفس حقيقة وان ما هو مصداق للوجود بنفسه نفس حقيقة الواجب سبحانه
كما ايقنت به فيما سبق فلا سماع للتشبيه لانفصانه الى القول بتعدد مصداق الوجود واقتضائه القول
بتعدد الواجب سبحانه وتعالى عما يشركون او يعني بالمفرد الحاكم بافرد مصداق الوجود والحاصل
واحد والمقصود انه لما تحقق ان مصداق الوجود حقيقة واحدة مطلقة بذاتها متطورة في تعيناتها
وتبين ان المتعين ليس مباننا للمطلق بل هو المطلق المتعين بنفسه ولا عين له من كل وجه اذ المطلق

مطلق والمتعين معين فلا سبيل الى التثبيته والا كان المطلق عين المتعين من كلوجه ولم يبق بين الحق
والخلق بون ولا الى التنزيه والا كان مباناً اياه من كلوجه ولم يكن للخلق لمبائنة مصداق الوجود
تتحقق وتكون والى ذلك اشار حيث قال فلا انت هو لغايرة تك اياه بالمتعين والاطلاق بل انت
هو لانتها والمطلق والمتعين بحسب المصداق وتراه في عين الامور مسرعا مطلقاً ومقيداً معيناً هذا
وقد وقع الاطناب في هذا الفصل ايها ما بهذا الاصل وتقرير الحق بالاعادة لا يخلو عن الافادة
ولا يظن بكل مكررا نه مرتب فمكررا القديحلو ومكررا المسك متضوع **الفصل الثاني ان من السن**
في ابانته المطلوب ان يبد بالاقيسة الشعرية التي هي اعلق بالقلوب لتورث تخيلاً صحيحاً ثم يتقبل
الى الخطابة التي تغني فلنا وترجيا ثم الى الجدل المنفص الى التكبيت والاقناع ثم الى البرهان جواب
الاتباع فان الحكم لتمام الاحلام كالطبيب بتمام الاجسام فالحكم بتمام الذهن بالقضايا الشعرية
بالتعميل والطبيب ليكن العليل ويشفيه بالتعميل ثم الحكم يتدرج الى الخطابة بخطاب بين الطبيب
يتقبل من التعميل الى تدبيره ثم الحكم يتقبل المقدمات الباطلة المسلمة المتكئة في الاذان و
يشهها والطبيب يتقبل المواد الفاسدة الردية المتعفنة في الابان ويشهها ثم الحكم بعد البطلان
المقدمات الباطلة لتتقبل بافاده الحق الصراح والطبيب بعد تنقية المواد الفاسدة لتتقبل بالتقوية
والاصلاح ولما كان الشعرا كثر بنا على الاختلاق والكذب كان اقتناع هذا المطلب الالهيم
والمارب المبهم بمن سور الادب فطوبى اعنه كشفاً وضرباً عنم صغفاً فقدنا التقدمة في الخطابة
بأسناد المطلب الى عصاية هم اهل الاصابته استيناساً للافهام العامية
المستوحشة وتسكيناً للخواطر المجهورية المتهوشة فان العوام كالانعام في اصغاف والتقليد اسارى
وعنائة وفي انهراج التديجبارى وعماة يبقا دون لكلمة السادة ولا يهتدون من دون
القادة واذ قد كانت العامة نافرة عنه اشد نفاراً مستندة اياه اى استنكار حتى لا يكادون يفهمونه
سور كرش

له اشكال
بجانبه
على اطلاق
يقول

تصوراً وتخيلاً فضلاً عن ان يعلموه تصديقا وتحصيلاً مناسب ان يصور هذا المطلوب ليتكسب في الاذنين
ثم لا يتقبل في الدلة عليه بالبرهان ليجوعوا الى التصور تصديقا والى التحصيل تحقيقا وتسلا يبادر
واقبل الاستكشاف الى الاستنكار والاستنكار فلم تكففت ادلالا الى المذهب الباطلة ولا الى
ما فيها من الخطا والتخطي بل اجمعنا في ابانته الحق وسلكنا سبيل البرهان قبل الجدل ولعلك ريت
بما عرفت ان اهم ما ينبغي عليه ما ذهبنا اليه مقدمتان الاولى ان مصداق الوجود حقيقة واحدة
الثانية ان المطلق هو المتعين بنفسه والمشارك هو المميز بذاته ونحن قد سلكنا في اثبات المقدمة
الثانية طريق الجدل ايضا وزيد الآن ان لسلكنا اثباتا للمقدمة الاولى ايضا ذاك الطريق مع
ما اوردناه ونورده في اثباته من البرهان الموسس على التحقيق ليكون الحق في الافهام
اثبت ولجى ليعين الخصام اكبت ولما تمكن الحق في ذهابك وحصلته عن التحصيل واليقنت
ببطلان ما يخالفه اجمالا فلعلك تنزع الى الباطل بالتفصيل فحزن الآن في صدق ان يبطل ما يخالف الحق
بالبرهان والدليل واذا ما يخالف الحق على نحو من فمنا المذاهب المناقضة ومنه اشبه المعارضة
والشكوك المعارضة قلنا في هذا الفصل مقامان المقام الاول في ابطال المذاهب الباطلة
ليستج منه اثبات الحق ببطلان نقيضه فقول الوجود بالمعنى المصدرى البيهيمى الفطرى لانرا
في انه انتزاعي ولا في انه مشترك ولا في انه ليس عيننا لشي من الحقائق ولا في انه بيهيمى اولى وانما
الانتزاع في مصداقه ومشارك انتزاعه اذ لا ريبه في ان لا متشابه انتزاع في الواقع والالام
ليكن الوجود واقعي اذ واقعيات الانتزاعيات هي واقعية مناشيها فذلك المصداق
الما عين الحقيقة المتحققة فالما عين المكنات الموجودة وعين الواجب جميعا وهي في نفسها متغايرة
وحقائقها متباينة لا يجبهها حقيقة مشتركة وهو مذهب الشيخ المقدم ابى الحسن الاشعري فمصداق
الوجود على راءه حقائق مختلفة متخالفة او تلك الحقيقة المتحققة التي هي مصداق الوجود حقيقة

له مذهب
ابى الحسن اشعري
له مذهب اشعري

واحدة غير مبهمه هي عين كل موجود كما حققناه وهو مذاق الصوفية الكرام قدس الله اسرارهم
 او حقيقة واحدة مبهمه مشككة كاملة في بعض مراتبها وهي الواجبة وناقصة في بعضها متفاوتة في النقصان
 وهي وجودات الجواهر والاعراض وتلك الحقيقة بنفسها ما به الاشتراك وما به الامتياز وهو الذي
 اختاره الاشراقية وتغير الحقيقة المتحققة فاما متفرع عنها ويلغى الى شيخ الاشراق او منظمها
 فاما في الممكنات والواجب جميعاً وهو نذهب المتكلمين او في الممكنات فقط وهو نذهب المشائين
 فانهم ذهبوا الى ان الوجود في الواجب عينه وفي الممكنات زائد عليها منضم اليها او منفصل عنها
 مباحث اياها واحد بذاته واجب لذاته وموجودية الاشياء انما هي بانتسابها اليه وهو ما ذهب اليه
 جماعة من المتصوفين والمتكلمين فهذه سبعة ووجه الضبط ان الوجود اى ما به الموجودية
 اما اشتراعى وهذا ما يلغى الى الشيخ المقتول او انضمامي فاما في الكل وهو نذهب المتكلمين
 او في الواجب فقط ولم يذهب اليه احد لوني الممكن فقط وهو نذهب المشائين او منفصل عن
 الموجودات وهو نذهب بعض المتصوفين والمتكلمين او هو عين الموجودات فهو اما حقيقة واحدة
 مبهمه مشككة وهو نذهب الاشراقية او حقيقة واحدة مطلقة غير مبهمه ولا مشككة وهو المذهب الحق
 او حقايق متعددة يطلع عليها الوجود باشتراك اللفظ وهو نذهب الاشاعرة او جزر الموجودات
 وليس نذهبها لاحد وهذه المذاهب كلها باطله ما خلا المذهب الحق اما ما يلغى الى شيخ الاشراق
 فظاهر البطلان اذ ليس النزاع في الوجود المصدرى الانتزاعى بل في نشأته ^{شرب} ويستحيل ان
 يكون نشأته انتزاعيا وقد سبق في اشارة المقدمات المهتدة في الفصل الاول واما كون الوجود
 صفة انضمامية في الكل او في الممكن فقط كما هو نذهب المتكلمين والمشائين فقد فرغنا عن ابطاله
 هناك ومع ذلك فهو لا يكتفى بالتحقيق على اصولهم اما على اصول المتكلمين فلان الوجود اما موجود او
 معدوم لا يسيل الى الثاني اذ المعدوم يستحيل ان يكون منضم الى شئ ما ولا الى الاول لانه

مع اشراقية
 مع شيخ الاشراق
 مع متكلمين
 مع مشائين
 مع متصوفين
 مع متفلسفين

لو كان موجودا قام به الوجود اذ لا معنى لصدق الموجود من دون قيام الوجود عندهم فيلزم قيام المعنى
 بالمعنى وتسلسل الوجودات اذ الكلام في وجود الوجود كما لكلام في الوجود والازمان باطلاق عندهم واما على
 اصول الفلاسفة فلان الوجود على هذه التقدير صفة منضمة الى الماهية وقام بها فهو عرض فيها
 او صورة لها ضرورة ان الحال في الشئ اما عرض او صورة عندهم لا سبيل الى الثاني
 اذ الصورة عندهم محصورة في الجسمية والنوعية والوجود ليس في شئ منها ولا الى الاول
 لانه لو كان عرضا كان محتاجا الى موضوع فيكون متأخرا عن موضوعه بحسب الوجود ويكون وجود
 موضوعه سابقا على وجوده فيلزم ان يكون في مرتبة وجود موضوعه معدوما فيكون وجود
 موضوعه معدوما لان هذا الوجود المعدوم هو وجود الموضوع واذا كان وجود الموضوع معدوما
 كان الموضوع معدوما وقد فرضناه موجودا ههنا وما يقال من ان وجود الوجود نفسه
 وليس له وجودا اعليه فان صح في الواقع فلا يصح على اصولهم لان الوجود انما هو عين الموجود
 في الواجب وعينية الوجود عندهم مساوية للوجوب فكيف وجود الوجود نفسه وايضا
 لو كان الوجود صفة منضمة فاما ان يكون له حلول في موضوعه او لا وعلى الثاني لا انضمام وعلى
 الاول يكون تشخص الوجود مستقادا عن تشخص محله لما ثبت عندهم من ان تشخص الحال فرع
 تشخص المحل والتشخص مساوق للوجود فيكون وجود الوجود فرعا لوجود محله فيلزم ان يكون محله
 موجودا قبل انضمامه اليه وهو خلف عندهم وايضا اما ان يكون وجود الوجود زائدا اعليه او لا
 فان كان زائدا اعليه اتبع وجود شئ من الاشياء اذ وجود شئ من الاشياء على هذا التقدير
 لا يمكن الا بانضمام الوجود اليه وهو لا يمكن الا بوجود الوجود وجودا لا يمكن الا بانضمام الوجود
 وانضمام الوجود الى الوجود لا يمكن الا بان يكون الوجود المنقسم موجودا وهو انما يمكن بانضمام
 الوجود اليه ولم جمالي غير النهاية وذلك صريح الاستحالة فيستحيل وجود شئ من الاشياء

على اطلاق سبب
 الثاني من ضمنها
 باطلاق سبب الازمان

وان لم يكن زائدا عليه بل كان عينه فاما ان يكون له حلول في موصوفه ادلا وعلى الثاني يكون الوجود
قائما بذاته ويكون وجوده عينه فيكون واجبا لذاته وهو خلاف منسبهم مع بطلانه في نفسه
اذا الوجودات متعددة فلو كانت اجتنابا لزم تعدد الوجوه وعلى الاول يلزم ان يكون له وجودا
الاول الوجود الذي هو عينه الثاني الحلول فانه نحو من الوجود ولا يمكن ان يقال ان
الوجود الذي هو عينه هو الحلول لان الحلول معنى نسبي مغاير لانتسبيه ومما يقضي به العجب قال
شيخهم ^{وهم} ^{وهم} من ان وجود الاعراض في نفسها هو وجودها لمخالها الا ان العرض الذي
هو الوجود لما ^{يكون} ^{يكون} في وجوده الى وجوده زائدا لم يصح ان يقال وجوده في نفسه هو وجوده
في موضوعه بل هو نفس وجود موضوعه وذلك الكلام بعد تعقل التام لا يعود الى طائل لانه
ان اراد بقوله وجود الاعراض في نفسها هو وجودها لمخالها ان وجود الاعراض في نفسها هو قيا
لمخالها فذلك حق بيد ان شان الوجود على تقدير كونه عارضا للمهية عرضا فيها ايضا ذلك الشان
فانه على هذا التقدير يكون قائما بالمهية فيكون وجود الوجود في نفسه هو وجوده لمحلده وقيا به بسن دون
فرق بينه وبين سائر الاعراض لان وجود شئ لمحلده عبارة عن وجوده متعلقا بحقه اعتبارا غير متعلق
فلو لم يكن للوجود وجود استحتم ان يقوم بغيره ويوحده فان زعم ان الوجود غير قائم بالمهية فاما
ان يقول انه عينها او يقول انه منفصل وعلى التقديرين فهو ليس بعرض فيكون الحكم بعرضية الوجود
واستثنائه عن حكم سائر الاعراض مشتقا لا طائلا تحته وان اراد به معنى آخر فليصوره والاصح في نظريه
وهنا بيان آخر وهو ان الوجود لو كان صفة منصفة فاما ان يكون الوجودات الخاصة حقا ونسبا
لاجمعها حقيقة مشتركة وهو خلاف منسبهم لاصرارهم على اشتراك الوجود او يكون الوجود حقيقة واحدة
مشتركة ويكون افرادها قائمة بالاشياء فيكون تلك الحقيقة كلية وافرادها متشخصة فاما ان يكون
تشخصات افرادها زائدة على تلك الحقيقة اولا وعلى الاصل تكون لتلك الوجودات وجودات

زائدة عليها ويكون موجودية الوجودات بانضمام وجوداتها اليها وكذا الكلام في وجودات الوجودات
 فيلزم ان يكون جعل المهية بالجعل المولف وهو عبارة عن ضم الوجود الى المهية مثلما بالجول
 لا تمناهية اذ ضم الوجود الى المهية لا يعقل من دون ضم الوجود الى الوجود وضم الوجود الى الوجود
 لا يعقل من دون ضم الوجود الى وجود الوجود هكذا اذ ضم المعدوم غير معقول واللازم صريح
 البطلان وعلى الثاني يكون تلك الحقيقة الواحدة مشار للشخصيات فتكون تلك الحقيقة باهلا
 بين افرادها كما انها ما به الاشتراك بينها وهو خلاف ما ذهب اليه ومن سبيل آخر لو كان الوجود
 حقيقة واحدة مشتركة منضمة الى المهيات فالان يكون وجود تلك الحقيقة عينها او يكون منضما
 اليها فان كان منضما اليها تسلسلت الوجودات وان كان عينها كانت تلك الحقيقة بنفسها متشاملا
 لانتزاع الوجود ومصدقا ليقول بنفسها شخصا واحدا لا حقيقة كلية مشتركة اذا كلف للايهام
 يستحيل ان يكون مصداقا للوجود الذي هو مساوق للشخص كما ذهبوا اليه وما يلزم المشايخ
 ان مشار انتزاع الوجود المصدرى على رأيهم امران الاول نفس ذات الواجب سبحانه
 والثاني الحقيقة المشتركة المنضمة الى نهيات الممكنات وانه منتزع عن نفس ذات الواجب تعالى
 وجوه تلك الحقيقة بلا الضميات امر من دون انضمام معنى والا انسان الكلام فيه واذا كان
 فلا بد وان يكون بينهما مشترك ذاتي وجامع جوهرى لما تقرر عندهم من ان كل مفهوم متحصل
 لا يكون عدما ولا اضافيا فانه اذا انتزع عن نفس جوهر ذاتين فانه ينبعث عن جوهرى
 مشتركة بينهما وهذه المقدمة مع انها صادقة كمشاهدة الضرورة الغير المكذوبة ودجان العظيمة
 الغير المشوية في ما بينهم مشهورة وفي كتبهم مسطورة وعلى استنهم مذكرة ولولا ان تلك المقدمة
 مسلمة عندهم لم يكن لهم سبيل الى اثبات توحيد الواجب بالبرهان اذا ما استدولون على اثبات
 التوحيد مبنى على ان وجوب الوجود لا يمكن ان ينتزع عن ذاتين لا يشتركان في نوع او

لغة اطلاق نسبة
التفصيلية

جنس فلو تعدد الواجب كان افراده اما افراد النوع او انواع الجنس والنوع غنى عن خصوص
 تعيين فردى فلا يكون الفرد بما هو فرد واجبا والجنس امر مهم فلا يكون بنفسه مصداقا لوجوب الوجود
 والمقدمة المبني عليها البرهان انما يتم اذا ثبت ان المفهوم الواحد المنتزع عن نفس ذاتين
 انما يكون متبعثا عن جوهرى جامع بينهما هو مصداق لذلك المفهوم بنفسه ثم العقل والبرهان ^{البنية}
 والوجدان غير فارقة بين الوجود بالقياس الى مصداقه وبين الوجود مقيسا الى منشار
 انتزاعه ومن فرق فعليه البيان على اننا قد لقينا الموثقة في اثبات تلك المقدمة حيث حققنا
 ان نسبة الوجود الى مصداقه نسبة الانسانية الى الانسان والحيوانية الى الحيوان ولا يرتاب
 من نظم عن اللبان وان لم يرتب ^{بازدائه} ^{١٢} تضع يد الكسب والبرهان ان اشتراك الانسانية والحيوانية
 بين امرين كاشف بل حكاية عن اشتراك الانسان والحيوان بينهما فلكذلك اشتراك الوجود
 بين حقيقتين وانتزاعه عن نفس جوهرها حكاية عن اشتراك مصداقه بينهما فيلزم على رآهم ان يكون
 بين الواجب سبحانه وبين الحقيقة المنضمة الى مهيئات الممكنات ذاتي مشترك فيلزم تركب
 الواجب واشترائه مع الممكن في الذاتى واللازم باطل بالاجماع وبقضار البرهان الواجب
 الاتباع وهذا البيان لا يتناهى على مقدمته صادقة واقعية ندعته بها باليقين مسلمة مشهورة مذكورة
 فيما بين المشائين يمكن ان يساق على مساق البرهان وان يقرر على طريق الجدولين والاول
 اثبت والثاني اكبت وهذا البرهان كما يبطل راي المشائين يبطل راي الاشاعرة ايضا فتدبر
 ومن ذهب الى ان الوجود منفصل عن الموجودات مبائن اياها وموجودية الاشياء انما هي
 بالانتساب اليه فلعله اشبه عليه المنتزع عنه لعلته الانتزاع اذ لا ريبه في ان الوجود ^{بغير التفريق والتفصيل} ^{١٣} ^{١٤} المصدري
 منتزع عن الاشياء الموجودة فطال بقته ليس امر خارجا عنها مبايناً محضاً لها نعم يجوز ان يكون
 علته انتزاعه وهي علته تلك الاشياء ومباينة اياها وليس الكلام فيها انما الكلام في المنتزع عنه

على ان ذلك المنفصل ان كفى بنفسه في موجودية الاشياء باسرها لزم تحقق الكل بتحقيقه وهو ظاهر البطلان
وان لم يكن لم يكن الانتساب اليه ماب الموجودية لجميع الاشياء فان قيل انه متعدد فلما يكون واجبا
لاستحالة تعدده وهو خلاف رآه وايضا ان كان للمهيات دخل في ترتيب الاثار فلا يكون ذلك
المقدر بنفسه ماب الموجودية للاشياء والالغيت المهيات وهو صريح البطلان ومع ذلك كله
لا يسيل الى ان يكون ماب موجودية الاشياء امرا منفصلا عنها مابا اياها لان الشخص مساعد
لوجود ماب الموجودية هو ماب الشخص ماب موجودية الاشياء لو كان امرا واحدا منفصلا كان ماب الشخص
ايضا ذلك الامر المنفصل الواحد والثاني باطل اذ نسبة ذلك الامر المنفصل الى جميع الاشياء
واحدة متساوية لجميع الاشياء بالقياس اليه سواسية فهو لا يكون شخصا لشي من الاشياء
اذ شخص الشيء يجب ان يكون له خصوصية مع ذلك الشيء وهو ظاهر فان قيل ان لذلك الامر
المنفصل كل من الاشياء ارتباطا وخصوصية ليس له ذلك الارتباط وتلك الخصوصية مع
غير ذلك الممكن وذلك الارتباط وتلك الخصوصية مناط الشخص فقول تلك الارتباطات
والخصوصيات نسب واضافات لا تتحقق الا بعد المنتهين فهي متأخرة عن الاشياء الموجودة
المشخصة فتحيل ان يكون هي مناط الشخص والموجودية وايضا تلك الارتباطات انتزاعية
فواقعية عبارة عن واقعية مناشيها ونشأ انتزاعها اما ذات ذلك الامر المنفصل
وهي لتساوي نسبة الى الاشياء لا يكون ماب الشخص لشي واما ذات الاشياء فذواتها هي
مناشي لشخصاتها هي مناشي موجوديتها فيرجع ذلك المذهب الى مذهب اشاعة فلا يكون
مذهبها على حيا له ولا يحتاج بعد ابطال مذهبهم الى البطلان واما الاشراقية فهم وان اصحابوا في ان
قالوا ان مصدران الوجود حقيقة واحدة وانها بنفسها ماب الاشتراك وماب الامتياز ولكنهم قد اخطا
في ان تخيلوا ان تلك الحقيقة كلية متساوية بالانفص والكمال فكل مل واجب

لأنه الظاهر للمذهب الاشراقي

والنقص ممكن وذلك لان تلك الحقيقة لو كانت كلية لما كانت مصداقاً للوجود بنفسها اذ لكلي منهم
 والمبهم لا يعقل كونه مصداقاً للوجود بنفسه ثم تلك الحقيقة لما وجبت في بعض مراتب تعيناتها كانت واجبة
 بنفسها بلا زيادة امر عليها ولما كانت واجبة بنفسها اتفق امكانها فالقول بامكانها في بعض مراتبها مما لا يسيل اليه
 فالحق انها ليست مكنة بل هي واجبة وانما الممكن تعيناتها على ان تلك الطبيعة لما كانت ^{مطلقة}
 غير مقصورة على تعين اصلاً كان كل تعين من تعيناتها غير واجب نظر الى منح الطبيعة فلا يكون تعينها الكمال الذي يقولون
 لوجوبه واجبا بالقياس الى تلك الطبيعة المطلقة فلا يكون تلك الطبيعة في كمالاتها الذي هو عبارة عن تعين من تعيناتها واجبة
 وفي بعض تعيناتها مكنة واما مذهب الاشاعرة فقد اشترنا الى البطالة وما يشبهه على بطلانه انه لا يثبت في
 ان الوجود المصدري امر متزاعي متزاع عن الاشياء مشترك بينهما واشتراك بينهما واقعي اذ لا يرتاب
 في ان بين موجود وبين موجود من الاشتراك في الواقع ما ليس بين موجود ومعدوم وواقعية
 الاشتراعيات انما هي بواقعية مناشيتها فما به الاشتراك بين الموجودات انما ان يكون هذا المعنى
 الاعتباري الذي هو من المعقولات الثانية من دون ان يكون بازائه مصداق مشترك متحقق
 في الواقع بنفسه وهو صريح البطلان لان واقعية الاشتراعيات تابعة لواقعية مناشيتها فلولا ان لم
 مشاراً هو مشار الاشتراك بين الموجودات لما كان الاشتراك بينهما واقعيًا واما ان يكون هناك
 مصداق هو مشار الاشتراك بين الموجودات فيكون ذلك المصداق حقيقة واحدة هي مصداق
 للوجود المصدري بنفسها وتكون تلك الحقيقة واجبة لذاتها متصلة في الوجود ويكون الاشياء
 تعينات لها وذلك هو المذهب الحق وهو بالتتابع اعني واما احتمال ان يكون ما به موجودية الاشياء
 جزء منها فهو مع انه ليس مذمهاً لا حد باطل لانه لو كان كذلك كان الاجزاء خارجياً فاما ان يكون منفقراً
 في موجودية الى الجزء الآخر فلا يكون نفسه مصداقاً للموجودية او مستغنيا عنه فلا يتم منه حقيقة حقيقية
 او جزء ذهنيًا والاجزاء الذهنية تحليلة مصداقها نفس الحقيقة فالوجود على هذا التقدير نفس الحقيقة

لا يعقل لنفسه
 الاشارة الى قوله

فان كانت واحدة منبسطة متطورة في التعينات استقر الحق على عرشه والباطل يبطلان ^{بشأن} الاشاعة
 على ان لا يبطال هذا الاحتمال وجوبا لا يحتاج التظن بها الى تحشم واعتمال فاتبع الحق وانكشف
 الادام وطلع الشمس وانجاب الظلام وانكشفت عيايب الديجور لما اشتركت بوارق النور
 شروقاً وجار الحق وذهبت الباطل ان الباطل كان ذموقاً وبهنا حقايق لطيفة دقيقة ودقايق
 بالتأمل حقيقة ضربنا عنها في هذه العجالة سوفا عن الاطالة في المقالة المقام الثاني لما كانت
 هذه المسئلة مع كونها من اصدق المسائل واحقها ومن اجل اللطائف وادتها وعقلت القول
 فتوانت دون ادراكها وبامت وحيرت البصائر فعميت دون اشراكها او تعامت وكذلك
 كلما كان اشرف واجلى كانت العيون الرمة اضعف واغشى زرع الناس تيهوش الوهم
 وتهويله وروغهم نزع الشيطان وتسويله واستهوشهم وسادس طبع في اعينهم واعتزم
 شبهة زينت في قلوبهم ونحن اذ شفتنا كاك عن السر المكنوم وقضينا ختام الرحيق المحتوم
 ودللنا على اللطيف وعللنا وانهلنا كذاك الرحيق وعللنا لانظنك تقتر من استر
 في هذا السر وارباب تخليط بعد مذاق الشراب برقران السراب ومع ذاك فغن نشير
 الى العقد والشبه واضمحلالها ليلا نجد على الوهم بكيدة ويسيك في اسره وقبده فمن
 ان وحدة الوجود يستلزم امكان الواجب ووجوب الممكن ومنها انها يستلزم ايهام الحقيقة
 الواجبة وكون الممكنات افرادها ومنها يستلزم نفى حقايق الاشياء ومنها انها يستوجب
 قيام الحوادث بذاته جل شانه ومنها انها يستوجب جواز حمل بين المتباينات لتحقيق الاتحاد
 في الوجود ومنها ان القول بها قول با تصاف الواجب سبحانه بالمتقابلات ومنها انه قول
 بانصاف بالذلة والالم والخاستة والحناسته وغيرها ومنها انه قول بار تفاع التكليف ومنها
 انه قول ببطلان الرسالة للاتحاد والمرسل والمرسل اليه ومنها انه لو كان حقاله على اليه الانبياء

وانت بعد اعطاك بما لو ناعليك واذا ناك بما ائينا اليك مستيقن بان الحقيقة المطلقة واجبة
وتعييناتها ممكنة فالواجب واجب والممكن ممكن والحقيقة الواجبة مطلقة لا مبهمة لانها مصدران للوجود
بذاتها والممكنات قيود لها وتعيينات لانها ازادها وحقايق الاشياء عبارات عن تعيينات
الحقيقة الواجبة وهي مرتبة في العموم والخصوص فالجوهرية تعين والمجسمة تعين انحص منه والحيوانية
انحص من المجسمة والانسانية تعين انحص من الحيوانية والتعنين الزيدي تعين انحص من الانسانية
ولما لم يكن التعينات امورا منضمة الى الحقيقة المطلقة بل اعتبارات انتزاعية فهي غير قائمة بها
قياما الضاميا بل هي تنزعة عنها ولا امتناع في انتزاع الانتزاعيات عنه سبحانه عند احد
فالحوادث غير قائمة به تعالى بل هي شبيهة وحيثياتة ولما كانت الاشياء عبارات عن التعينات
وقد عرفت انها مع بنوعها عن نفس الحقيقة الحقنة متغايرة متباينة هي مناشي الانتزاع الوجودات
المصدرية المتعددة لم يصح الحمل بينها كما لا يصح حمل مرتبة من مراتب التعين على مرتبة الاطلاق
وبالعكس كما قد سبق ذلك اذ ليس الاتحاد في الوجود مطلقا مصححا للحمل الا ترى الى المبدأ
الانتزاعية المتحدة مع مناشيها في الوجود وقد قفنت سابقا بان نسبة التعينات الى الحقيقة
نسبة الانتزاعيات الى مناشيها ولما كانت الحقيقة الحقنة الواجبة متطورة في تعييناتها
وكل تعين شان على حiale ككل تعين متصف بما لا يتصف به التعين الآخر بل ينقص بالصفات
فلا امتناع بالتصانف بالمتقابلات وقد عرفت سابقا ان احكام التعين بما هو تعين لا تسمى
الى الحقيقة الحقنة فلا يلزم التصانف باللذة والالم والنجاسة والحساسة وغيرها ولما كانت
التعينات متغايرة ومغايرة للحقيقة المطلقة صح التكليف والرسالة وما يتفرع عليها ولما كانت
الانبياء عليهم السلام مبعوثين لتبليغ الاحكام الى كافة الانام وكانت هذه العقيدة اجل
من ان تنال عامة الاقوام كانت دعوتهم اليها توريطا لهم في الضلالة وتبعيدا اياهم عن الهدى

ملك فرع الثاني ١٢
ملك فرع الثانية ١٣
ملك فرع الثالثة ١٤
ملك فرع الرابعة ١٥
ملك فرع الخامسة ١٦
ملك فرع السادسة ١٧
ملك فرع السابعة ١٨
ملك فرع الثامنة ١٩
والثانية ٢٠
ملك فرع العاشرة ٢١

والدلالة
ما تكلمنا
في نفس
انما تكلمنا
كان
حيث
رسول
الى
كان

والدلالة فلو دعت الانبياء عليها فات فائدة الرسالة ولذا امروا عليهم السلام بان يكلموا الناس
بما يتمكنوا من فهمه من الكلام والسران بناء الرسالة على تقاض المطلق والمتعين وتفاضر التعينات
في نفسها لاستدعائها مرسلًا ومرسلًا اليه ومرسلًا به فالدعوة المتفرقة على الرسالة المبينة على المقام
انما تكون هي التي يبتنى على التفاضر فلا محالة لم يرد الانبياء عليهم السلام الى التوحيد الوجودي ولما
كان الرسول سفيرا بين الحق والخلق وواسطة بين الرب والعباد فله مناسبة بها جميعا فهو من
حيث تبليغه الى الخلق رسول ديني ومن حيث قربه من حضرة الحق ولى صفى فهو من حيث انه
رسول يبلغ للاحكام الالهية لا يفتضح الاعمال عليه بناء الرسالة ومن حيث انه ولى مقرب للحضرة الاحدثية
الى ما هو شان الولاية ولذا بينت الشريعة على الاظهار والاعلان وطويت الحقيقة على الاسرار والكنها
فالشريعة ظاهرة باطنة الحقيقية والحقيقة معنى لفظ الشريعة ولما كان سيدنا ومولانا سيد الانبياء وفضل
المرسل وكانت ملته البيضاء اعلل الاديان والملل خاتما للرسالة جامع الكمال الحكمة والعدالة
مبعوثا يجمع الكرم تقصيا من دقائق المعارف وجلال الحكم كان الكتاب المنزل عليه والاحاديث
المعترية اليه حاوية بين الشريعة والحقيقة جامع الحكم الجليلية منها والدقيقة كما اشار اليه الشيخ الاكبر
في الفص النوحى من فصوص الحكم وسياق نقله ان شاء الله تعالى سخا تمامها قد اشترنا في فواتح
الرسالة الى ان العلم بالله تعالى غير متوقف على الدعوة والرسالة وان العقل يستقل في العلم بالصانع
وجوده بالنظر الى مظاهر فضيه وجوده لكن يجب في المعارف الدينية والعقائد اليقينية التي يستقل
بعلمها العقل ان ينتقل من الدلالة العقلية الى النوايس الالهية والجلال القدسية التي جاز بها
الرحول لينزوا العقل الى الايمان ايمانا والصدر شلوجا والعلم اطمينا بتطابق العقل والسمع
وتعاون الحكمة والشرع لا سيما والوهم مستول على العقل سلطانه ونازع في القلوب شيطانه لا سيما
في المسئلة التي نحن فيها فقد افرطت فيها الاديان وندد حيرة من قرع سمعها اودش منها او هام
اسرار العقل

فمن اذ قد فرغنا منه واحسانه عن اشباتها بالدلالة العقلية القوية ترديد الان ان شيدها وتويزها
 آيات الكتاب الالهى والاحاديث النبوية كيلا يشنع بخالفه الشرع منكم ^{مخلوب} ^{مخلوب} ولا يردع ^{قضية} بقضية
 السمع منكم بوجع فنقول قد عرفت في خواتيم الفصل الاول ان التقيد بالتنزيه شرهك والتحديد
 في التشبيه ^{منافط} افك والاطلاق تسديد ما فيه ريب وشك والآيات القرآنية والاحاديث ^{لمصطفوة}
 جامع بين التشبيه والتنزيه فان الكلمات الدلالة على التشبيه واقعة في الذكر الحكيم واحاديث النبى
 الكريم ولا يتبادر منها الا المفهوم الاول لامعناه المادول لانها نازلة وواردة في مقام الارشاد ^{المقتضى}
 للايضاح والافهام دون الابهام والاضلال والابهام ولم يتقل عن النبى عليه الصلوة
 والسلام ولا عن عمرته واصحابه الكرام عن طريق صحيح ^{در بيان الكلفين} الصريح بوجوب تاويل شى من المشابهات
 لا سيما وقد بعث صلى الله عليه وسلم بافصح كتاب وافضل خطاب واجزل منطق واجمل دأيم دين
 وامله ولو كانت المشابهات واجبة التاويل لما وصفت دينه باتمام ^{بيان التكميل} وقد ورد
 في الكتاب المبين حكاية عن الانبياء والمرسلين حيث دعوا قومهم الى التوحيد انهم قالوا مخاطبين
 اياهم ما لكم من اله غيره ومدلوله الصريح لى الاله سوى الله مطلقا باطلا كان ادقا وذلك
 هو التوحيد الوجودى الجامع بين التشبيه والتنزيه ولو كان الانبياء عليهم السلام بالتنزيه
 مقصدين وبالتوحيد الوجودى جا حدين لقالوا ما لكم من اله من غيره ولا يتوهم انهم ارادوا لى
 الاله المح غير الله لانه لا خلاف بالافهام الذى يقتضيه مقام الدعوة لاسيما والكنزة قد وقعت في
 خبر النعى فانارت العموم فعلم ان الكتاب الالهى والحديث النبوى ^{المستلزم} على جوامع الكلم
 الناطقة بالاسرار والحكم على التشبيه والتنزيه محتويان وعلى الصورة والمعنى منظويان وليتأمل
 في قوله تعالى ليس كمثله شى وهو اسمع البصير فانه يدل عليها ويشير اليها بوجوه الاول ان
 قوله ليس كمثله شى يدل على التنزيه لان الكاوت اما زادة فيكون مدلوله لى المثل وهو التنزيه

روى الله
 افضال
 وهو
 يتضمن
 يتضمن
 بناء على
 وذلك
 لى
 ولى
 ان

او بمعنى المثل فيكون على نحو قولك مثلك لا يماثل اى من يكون مثلك في كرم الفعوال وحسن
 الخصال او وضارة الجبال او مزية الكمال لا يماثل احد فكيف اتد ويدا بلغ في التنزيه وقوله
 وهو السميع البصير اطلاق لصفة التشبيه عليه تعالى وهو التشبيه الثاني ان قوله ليس كمثل شئ
 يتضمن اثبات المثل بناء على ان الكاف ليست زائدة ففيه تشبيه وقوله وهو السميع البصير
 يتضمن المحصر والمحصور يتضمن نفي المثل فهو تنزيه الثالث ان قوله ليس كمثل شئ فيه اثبات للمثل
 بناء على ان الكاف ليست زائدة ونفي له لان نفي مثل المثل يستوجب نفي المثل ففيه تشبيه وتنزيه
 وكذلك قوله وهو السميع البصير فيه اطلاق لصفات التشبيه ففيه تشبيه وايضا فيه حصر يدل على
 نفي المثل وهو تنزيه وايضا في المحصر دلالة على ان من هو سميع وبصير ليس الا هو وهذا تشبيه
 ولن ينظر في قوله صلى الله عليه وسلم سبحانه حيث كنت فنزه مع اثبات المحيث وهذا القدر
 من البيان وان كفى فيما نحن بصدده وكتنا نزيدك بيانا حيا بجدل الخصم ولدهه فاما الآيات
 القرآنية فيها قوله عز من قائل الا انه بكل شئ محيط وقوله وهو حكيم ^{بديهي} انما كنتم وجه الاستدلال
 ان الضمير راجع اليه سبحانه فله بذاته احاطة بجميع الاشياء وتلك الاحاطة وان لم يدرك
 كتبها فهي لا يعقل الا على ما اعتقده الصوفية الصافية الكرام وكذا معيثة تعلم مع الاشياء بذاته
 وان لم يدرك تلك المعية بالكنه ولا يسع المتكلمين ان يادوا بها الى احاطة الصفات ومعيتها
 اما اولئك خلاص المتبادر واما ثانيا فلانه لا يعقل معية الصفات من دون معيثة الذات
 ولا سبيل لهم الى القول بالمعية الدهرية لانكارهم اياها ولا الى التزام المعية المكانية او
 الزمانية لغلوهم في التنزيه ومنها قوله عز مجده ونحن اقرب اليه منكم ولكن لا تبصرون -
 ففيه دلالة على ان قربة تعالى من عبده قرب حقيقي كما يلى من بذاته ولو كان قربة تعلم عبارة
 عن قربة بالعلم والقدرة مثلا يقال ولكن لا تعلمون ونحوه واذا قال ولكن لا تبصرون -

دل على ان قرب حقيقي صالح لان يدرك بالبصر لو كشف الله عنه الغطاء ومنها قوله تعالى اشرانه
 ونحن اقرب اليه من جبل الوريد لان اقل من يدل على الاشارة في القرب وان اختلفت الكسيف
 ولا ريب في ان قرب جبل الوريد حقيقي بجلالت قرب الصفات فاذن قرب جلسته حقيقي وان
 اكل اشجار القرب الحقيقي ومنها قوله سبحانه فلما جاءها نودي ان بورك من في النار ومن حولها
 وسبحان الله رب العالمين يا موسى انه انا الله العزيز الحكيم ومنها قوله تعالى كل شئ باكل الا وجهي
 ومنها قوله نعم اجعل الالهة الهيا واحدا ان هذا الشئ عجب وجباله الله صلى الله عليه وسلم
 دعى قرشيا الى كلمة التوحيد وهم اهل اللسان ففهموا منها نفي الاله مطلقا سوى الله وتحذروا منها
 الوجودي الذي آله القول بوحدة المتعددها واستعجبين اجعل الالهة الهيا واحدا لكون هذا المعنى
 اجل من ان تتاله عقولهم التي هي اوهام ما وقد تدرك انها هم التي هي بالوسوس ما لوفه ولم يتك
 النبي عليه الصلوة والسلام مع ان المقام مقام الارشاد والافهام دون الابهام والايهام
 واما الاحاديث النبوية فمنها قوله عليه السلام اصدق كلمة قالها العرب قول لبيد الاكل شئ
 ما خلا الله باطل وقوله الله سبحانه بقول من صفت فلم تعينني وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث
 طويل والذي نفس محمد بيده لو انكم وليتم بحبل الى الارض السابعة السفلى ليهبط على الله فقد لاج
 نور الوحي والحكمة ان من نزه فقط او شبه فقط فقد وقع في غي من الاعتقاد ومن حافظ على
 ولا خط المرتبتين تجاني طرفي الاقتصاد والله الموفق للرشاد والها وهي الى الترداد ومته المبدية
 واليه المعاد ويجعل الكلام بايات الملك العلام واحاديث نبوية عليه السلام مسكيات الحتام مسكيات
 صن الاحتتام مصليين على سيدنا سيد الانام وآله وصحبه الغر الكرام وآخرو عوانا ان الحمد لله رب العالمين
 توصيها ان خير ما يتوكل به ان يتق الله في العلانية والسرو ان كنت في هذه التوصية ممن
 نسي نفسه وامر غيره بالبر فيا لهي على عمر اثلثة وثمانين في الهوى اسلفته وسور عمل اخلفته وقدر
 انا نسوس اثلثة وثمانين في الهوى اسلفته وسور عمل اخلفته وقدر

في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

بالجملة وضعت و قدس من البضاعة اضعته و ريعان شباب في الزموم قضيت و عيش لباب
 ذاهبات ^{كيت كرم مقدار} ^{اصلاح لرم} ^{نمازى} ^{انرا}
 في اللهو مضيت عفا الله عنى و عنك و اذهب عنا بوسع رحمة الضيق و اليقينك و دفقت الصالح
 الاعمال و جميل الفعال توفيقا و جعلنا مع الذين اعم عليهم من النبيين و الصديقين و الشهداء
 و الصالحين و حسن اولئك رفيقا و اجد ذكرك فاني اوصيك بان تلتطف فيما القيت اليك
 فتستعمل السعادة ^{ببركيتي} و تنفص عن عتقك ^{ببرو} جلايب الوهم و وساوس العادة و ان تفطن ^{بمحل} بما
 افقت عليك كل الفطن على من يكون اعتقاده من بعض الظن ^{بمحل} و ان تتجنب في سلوك ذاك
 الطريق عن حل الاثقال و المغارم فالمنشي و الميسر على احد من طلبا الاسباب الصوارم و ان لا تترك
 الى مرزوقى مرزوقى و ذى غمر مرزوقى او غمر ذى استراره فالوسواس نازع و لوان الحق بازع و الوهم
 شاذع و لوان العقل بالحق صانع لاسيما و ان تصمم اشده الدد او اكثر عدد او اوفر دوا و ان كانوا
 طرائق قدوا اجسام كانوا خشب سنده و ارواحهم في الحجاج جنود مجتده و السنة جدا و هي
 في المضارب قضب مهتده و قلوب كالنجارة او اشده قسوة و عقول مخمورة و ان لم يتد و قوا من الكاس
 حسوة غدي صغيرهم بدر الجبال يوم ميلاده و ربتي في حجور الاعتدال و بهاده فلم يزلوا منذ جعلوا
 معتدين ملك كبيرهم شيطان الوهم من قياده و اشترى الضلالة بطريقه و تلامذه فارجحت
 تجارهم و ما كانوا مهتدين فلا تبسث عليهم بسرك و لا تقابل اسارتهم بسرك و لا تشرك عدوا
 في نخوي و تي و لا ترفع شكوى شيخي الى فاني خلى فاني الفظ القاسي من الصب و حما
 يقاسي و ما ايدادى العليل و لو اسي غير العابد المعطل او الطبيب الآسي و الا فما اشبهك
 بكلف يدك باسم ^{بمحل} بتكلف معتد لا سم كلام بل من يخاطب بالمعقول البها سم الجسم
 و يسرع الحكم نحو الرصم في من تنفصع بقرعك المضاعا بل من يريك ذكرك بما و صد اعافتي
 موثقاس الله لخصن عنهم و تخذن سوار ^{بمحل} فانه ميني و مينك و الله على ما نقول و قيل ^{بمحل} في
 بيان ^{كنازه خواهي بره ۱۲} ^{اختيار خواجا كرد ۱۳}

صحت نامه اغذاط رساله رد فعل الموجود

صفحہ	فصل	صحیح	غلط	صفحہ	فصل
۲	وسلاف	۵	وسلاف و سلاف شراب	۸	ملمذوبہ
۳	معرفة	۲	معرفة	۸	ملمذوبہ
۴	معرفة	۱۷	معرفة	۱۰	ہذا الاحتمال
۳	ماہتمم بہ	۲	ماہتمم بہ	۱۲	المتی
۳	لما كانت	۳	ولما كانت	۱۵	عن
۷	ووان	۷	ووان و دلیل شد	۲	منتزعه
۹	تخالف	۹	تخالف	۶	تعلیلتہ
۱۵	اصواب	۱۵	اصواب	۷	تعلیلتہ
۴	عمر	۴	عمر	۱۳	ہذا الباب
۶	فی طور الولائیہ	۵	فی طور الولائیہ	۷	ہذا الکتاب
۶	فی طور الولائیہ	۶	فی طور الولائیہ	۱۵	مشابہ
۸	متزن	۸	متزن	۱۶	منتزح
۱۰	یتعرض	۱۰	یتعرض	۱۷	فہ منشأ
۱۱	تقسیم النظر فی ہذا الباب	۱۱	تقسیم النظر فی ہذا الباب	۱۸	معتبر
۱۲	بالاصواب	۱۲	بالاصواب	۱۸	جوہر
۱۲	واحد لا یتخلف	۱۲	واحد لا یتخلف	۱۸	نسبہ
۱۹	الحقہ	۱۹	الحقہ	۲	اذا الوجود
۷	المصدق	۷	المصدق	۱۰	اذا الوجود
۷	المصدق	۷	المصدق	۱۰	حقیقتہا
۷	المصدق	۷	المصدق	۱۰	حقیقتہا
۷	المصدق	۷	المصدق	۱۰	الساریتہ

تعمیر المسند الیہ

صحيح	غلط	١	٢	صحيح	غلط	١	٢
يُنصِبها	يُنصِبها	١٢	٢٢	مطلقة	مطلقة	١٢	١٠
يُنقِبها	يُنقِبها	"	"	تابعاً	تابعاً	٤	١٣
المبهم	المبهم	١٥	"	نقشنا	نقشنا	١٥	١٤
حيارى	حيارى	١٨	"	نهاية	نهاية	٦٠	١٥
يبادروا	يبادروا	٢	٢٣	في مظانه اي مقاصده	في مظانه	٥	١٦
قبل	واقبل	٣	"	سواها	سواها	٤٣	١٤
تلتفت	تلتفت	"	"	فتتاقب	فيعاقب	١٦	١٨
المذاهب	المذاهب	"	"	تنتاب	فيثاب	١٤	"
فرضناه	فرضناه	٩	٢٥	وتلتذبه	ويلتذبه	"	"
هذا التقدير	هذا التقدير	١٦	"	ما تحل	ما يحل	"	"
اذا الوجودات	اذا الوجودات	٣	٢٦	ما يتالف	ما يتالف	١٨	"
لما يحتمل	لما يحتمل	٤	"	يتعد لها	بعداها	٣	١٩
او ضم	او ضم	٣	٢٤	اسماء واحكاماً	اسم واحكام	٢	"
مشتركة	مشتركة	١٦	"	الاستبعاد	الاستبعاد	٤	"
وهذا البرهان	وهذا البرهان	١٥	٢٨	احكاما	احكام	١٢	"
فقط البقية	فقط البقية	١٤	"	التفتت	التفتت	٢	٢٠
نسبة	نسبة	١٥	٢٩	اشراك واماها ١٢	اشراك	١٥	"
المذاهب	المذاهب	١٦	"	قيده	قيده	١٠	٢٤
لوجوبه	لوجوبه	٦	٣٠	في ابانته	في ابانته	٤	٢٢

